تحرك عاجل

أوقفوا تهجير صالح دياب وعائلته

يواجه صالح دياب وأفراد عائلته خطر التهجير على نحو غير مشروع من القدس الشرقية المحتلة، بعدما رفضت المحكمة المركزية الإسرائيلية الاستئناف الذي قدموه بشأن قرار إخلاء منزلهم بحي الشيخ جرّاح في فبراير/شباط 2025. وتُعَدّ عمليات التهجير القسري هذه، التي تقودها جمعية نحلات شمعون الاستيطانية، جزءًا من نمط التجريد من الممتلكات المتواصل في حي الشيخ جرّاح. ومن المتوقع أن تصدر المحكمة العليا الإسرائيلية قرارها بشأن طلب الإذن بالاستئناف في النصف الثاني من يوليو/تموز على أقرب تقدير، ما يشكّل طوق النجاة القانوني الأخير أمامها من التهجير.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

جدعون ساعر
وزير خارجية إسرائيل
9 شارع اسحق رابين
كريات هليوم
القدس 9103001
فاكس: +972-2-5304014
البريد الإلكتروني: gsaar@knesset.gov.il
أو sar@mfa.gov.il

السيد وزير الخارجية جدعون ساعر،
تحية طيبة وبعد،

أراسلكم للإعراب عن بالغ قلقي حيال التهجير القسري الوشيك لصالح دياب وأفراد عائلته في حي الشيخ جراح بالقدس الشرقية المحتلة التي ضُمَّت على نحو غير قانوني. فمنذ وقت طويل، تهدد جمعية نحلات شمعون الاستيطانية الدولية صالح دياب، وهو أب لسبعة، وأفراد عائلته، من بينهم أبناؤه وشقيقاه وأبناؤهما، بتهجيرهم.

وكان صالح دياب في طليعة النضال والجهود من أجل حماية العائلات الفلسطينية في حي الشيخ جرّاح من تهجيرهم قسرًا، ما عرَّضه للعنف الشديد من جانب المستوطنين وأفراد الشرطة، بدون أن يحظى بأي حماية. وبعدما رفضت المحكمة المركزية في القدس استئناف صالح دياب في فبراير/شباط، كان التقدُّم باستئناف ثانٍ أمام المحكمة العليا السبيل القانوني الأخير أمام العائلة. وفي حال تهجير العائلة، سيفقد 23 شخصًا، من بينهم خمسة أبناء، المنزل الوحيد الذي يأويهم.

تسلط حالة عائلة دياب الضوء على الحملة الإسرائيلية المتواصلة لتوسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية وتصعيد عمليات التهجير القسري للسكان الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة، مثل أولئك الذين يعيشون في حي الشيخ جراح وسلوان، من أجل إفساح المجال أمام المستوطنين الإسرائيليين.

أحثكم على وقف التهجير القسري لعائلة دياب في حي الشيخ جرّاح فورًا ووضع حد للتهجير القسري المستمر للفلسطينيين من القدس الشرقية. ففي حال تنفيذ عمليات الإخلاء، سيشكل ذلك جريمة حرب تتمثل في التهجير غير المشروع، وعند ارتكابها في سياق هجوم واسع النطاق أو ممنهج ضد السكان المدنيين، فإنها تشكل تهجيرًا قسريًا، الذي يُعَد جريمة ضد الإنسانية. وأحثكم أيضًا على ضمان حماية صالح دياب وعائلته من التعرُّض للعنف والمضايقة والاعتداء من جانب المستوطنين.

وأخيرًا، من الحري بالذكر أن إخراج عائلة من منزلٍ عاش أفرادها تحت سقفه على مدى عقود من الزمن لا يشكل عملًا قاسيًا فحسب، بل هو خرق صارخ للقانون الدولي.

مع احترامي،

معلومات إضافية

منذ قيام إسرائيل في عام 1948، تعكف الحكومات المتعاقبة على وضع قوانين وسياسات وانتهاج ممارسات تضمن استمرار شرذمة السكان الفلسطينيين ومنح الامتيازات للإسرائيليين اليهود على حساب الفلسطينيين. وتهدف تلك الإجراءات إلى الإبقاء على نظام مؤسسي قائم على الهيمنة والقمع، يصل إلى حد الأبارتهايد. ومنذ أن احتلت إسرائيل القدس الشرقية وضمتها بصورة غير قانونية في عام 1967، اتبعت سلسلة من التدابير لخفض عدد الفلسطينيين في المدينة وإقامة مستوطنات غير قانونية وتوسيعها، بطرق تضمنت مصادرة الأراضي من الفلسطينيين وإلغاء إقامتهم وتهجيرهم قسرًا. فعلى سبيل المثال، يحق للإسرائيليين اليهود وحدهم دون سواهم، بموجب قانون الشؤون القانونية والإدارية لسنة 1970، التقدُم بدعاوى للمطالبة بأراضٍ وممتلكات بزعم أنهم كانوا يمتلكونها قبل عام 1948. في حين أن الفلسطينيين اللاجئين والنازحين داخليًا الذين أُخرِجوا من أراضيهم وديارهم في الفترة نفسها لا يُمنَحون هذا الحق. وعلى سبيل المثال، يُمنَع صالح دياب من العودة إلى منزله في حي العجمي بيافا، الذي أُخرجت عائلته منه في عام 1948.

وعلى مدى عقود من الزمن، تخوض عائلة صالح دياب الممتدة، التي تتكون من 23 شخصًا، معركة قانونية لمنع تهجيرها على أيدي المستوطنين. وأخذت التهديدات تتصاعد ضدها منذ عام 2009. وتستند جمعية نحلات شمعون الاستيطانية الدولية إلى قانون الشؤون القانونية والإدارية لسنة 1970 باعتباره أساسًا قانونيًا للمطالبة بإخراج العائلة من منزلها.

ومنذ عام 2009، ساهم صالح دياب في تنظيم احتجاجات سلمية في حي الشيخ جراح، جذبت نشطاء إسرائيليين وأجانب للتضامن معه. وحظيت هذه التظاهرات باهتمام دولي على نطاق واسع في أبريل/نيسان 2021، حينما حشد صالح دياب وعائلات أخرى في حي الشيخ جراح الفلسطينيين في القدس ومناطق أخرى، للخروج إلى الشوارع ورفع أصواتهم للمناداة بإنقاذ حي الشيخ جراح. حينئذ، وثَّقت منظمة العفو الدولية عمليات اعتقال تعسفية للمتظاهرين السلميين، واستخدام القوة المفرطة، واستخدام القنابل الصوتية، فضلًا عن رش مُركَّب (الظربان) كريه الرائحة بخراطيم المياه على المتظاهرين والمنازل في حي الشيخ جراح. وتضامنًا مع سكان الشيخ جراح، نظَّم آلاف الفلسطينيين في أرجاء إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة تظاهرات للإعراب عن معارضتهم لمسائل التهجير والعزل والشَرذمة التي يعانون منها على النطاق الأشمل. وردّت القوات باستخدام القوة على نحو غير متناسب، ومميتٍ في أغلب الأحيان، ما أسفر عن إصابة أشخاص على نطاق واسع واعتقالهم واحتجازهم.

وأُصدِرَت أوامر بالإخلاء للعديد من العائلات الفلسطينية في حي الشيخ جراح، مثل الداودي والدجاني وحماد والكرد وقاسم وسكافي والجاعوني، إلا أنها تمكنت من وقف تنفيذ هذه الأوامر مؤقتًا بموجب أحكام المحكمة العليا. وقد أقرت هذه الأحكام بوضع أفراد العائلات كمستأجرين محميين، إلى حين الفصل في ملكية الأراضي بموجب الإجراء المُعاد تفعيله بشأن تسوية ملكية الأراضي. أما قضية صالح دياب، فقد تعاملت المحاكم معها بشكل مختلف؛ إذ دفعت بأن عائلته لم تكُن من العائلات المُسجَّلة من قبل الأردن خلال خمسينيات القرن الماضي، ما يُجرِّدها من أحقيتها في التمتُّع بالحماية نفسها التي تتمتع بها العائلات الأخرى.

وخارج نطاق الدعاوى القضائية، شارك صالح دياب أيضًا في المقاومة غير العنيفة؛ حيث كان من الشخصيات المحورية المُشارِكة في المظاهرات الأسبوعية لمعارضة عمليات التهجير التي يقودها المستوطنون في حي الشيخ جراح منذ عام 2009، وحتى توقُّفها في أكتوبر/تشرين الأول 2023 بسبب الحرب في غزة. وقال صالح دياب لمنظمة العفو الدولية إن المستوطنين الإسرائيليين يواصلون مضايقته وعائلته باستخدام العنف. ولطالما أُستُهدِف صالح دياب بأعمال وحشية من الشرطة وتعرّض للعنف على أيدي المستوطنين المدعومين من الدولة والمراقبة المتواصلة، إلا أنه لم يتوانَ عن تنظيم الحملات من أجل الدفاع عن منزله وعن حيه.

لغة المخاطبة المُفضَّلة: اللغة الإنكليزية والعبرية.
يمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 18 ديسمبر/كانون الأول 2025
ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتم في إرسال المناشدات بعد الموعد النهائي المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضَّلة: صالح دياب (صيغ المذكر).